مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الدولة وآلياته في اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية دراسة مقارنة مع بعض التجارب العالمية
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4236
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (5) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (5) 2010

دور الدولة وآلياته في اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية
دراسة مقارنة مع بعض التجارب العالمية

الدكتور نزار قنوع*

(تاريخ الإيداع 14 / 6 / 2009. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2010)

□ ملخّص □

إذا كان لدور الدولة في الحياة الاقتصادية عموماً ما يبرره، فإن هذا الدور يصبح أكثر ضرورة ووجاهة في إطار ما يسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك لأسباب كثيرة لعل أهمها أن الدولة بما لديها من سلطات أكثر قدرة على لعب دور المخطط والمنظم والمراقب في إطار هذا السوق. وفي هذه الدراسة سنقوم بمناقشة وتحليل هذا الدور، وكذلك جوهر وفلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي، وخصوصية الاقتصاد السوري ومعالم مشكلته الاقتصادية. ثم نسلط الضوء على مسألة الإصلاح الاقتصادي وتصوراته، يلي ذلك استعراض لبعض التجارب العالمية في هذا المجال وإمكانية الاستفادة منها في الواقع السوري، لنخلص في النهاية إلى وضع الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في حل إشكاليات هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي، التحليل الكلي، الاقتصاد الجزئي، النمو المستدام، الهيكلية الاقتصادية.

* أستاذ – اختصاص الاقتصاد السياسي– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (5) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (5) 2010

Role of The State and Its Mechanisms in The Social Market Economy in Syria: A Comparative Study With Some International Experiences

Dr. Nizar Qanou*

(Received 14 / 6 / 2009. Accepted 1 / 12 / 2010)

□ ABSTRACT □

If the state's role in economic life in general is justified, this role becomes more necessary and relevant in the context of the so-called social market economy. This is for many reasons, perhaps the most important one is that the state, including its authority, has more ability to play the role of planning, organizing and observing in the context of this market. In this study, we will discuss and analyze this role, as well as the essence and philosophy of the social market economy, and the specificity of the Syrian economy and economic parameters of this problem. Then we highlight the issue of economic reform and perceptions, followed by review of some international experience in this area and benefiting it in Syria, and then coming to an end to develop conclusions and recommendations that could contribute to resolving this problematic issue.

Key words: Social Market Economy, Macroeconomic, Micro-Economics, Sustainable Growth, Structural Economic Development

***Professor, of The Political Economics in The Department of Economic and Planning, Economic Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

الأمر الذي لا جدال فيه، والذي يُجمع عليه أغلب الباحثين والاقتصاديين هو أننا نواجه في سورية أزمة اقتصادية تنموية مزمنة ممتدة منذ عدة عقود. ولقد كثر الحديث بين الاقتصاديين ورجال الأعمال وصانعي القرار في السنوات العشر الأخيرة حول أبعاد وعمق هذه الأزمة، وسبل تجاوزها والخروج منها. فمنهم من نادى بإبعاد الدولة عن ساحة الفعل الاقتصادي بحجة سوء إدارتها وعدم كفاءتها، ومنهم من نادى بتسريع الخصخصة وتعميق الإصلاحات التحررية التي تم اتخاذها عبر السنوات الماضية، والانخراط في العولمة والسماوات المفتوحة، ومنهم من نادى بالتراجع عن هذه الإصلاحات، وأوصى بخطوات جزئية محدودة، وآخرون ركزوا على مواجهة أزمة الركود فقط. إلى أن جاء عام 2005 حيث تكون شبه إجماع في أعقاب المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي اعتمد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، والنظر إليه على أنه طوق النجاة دون تفحص إمكانية تطبيقه على الواقع السوري، ودون تأمين مستلزمات تطبيقه. ومن الملاحظ أنه في معظم الحالات والتوجهات غابت الصورة الكلية وغرقت التوصيات في التفاصيل.

ولعلنا نستطيع القول إن التوجهات والاقتراحات غالباً ما ترتبط بالمنطلق الفكري للباحث، ومقدار تعمقه في الاقتصاد وتجربته الشخصية. وعلم الاقتصاد كما يعرف الكثيرون ليس (Exact-science) بل (Normative-science)، وقلما يجمع الاقتصاديون على وصفة واحدة لحل مشكلة ما.

وعلى العموم، ففي بحثنا هذا هناك بعض من الأسئلة المحورية التي تحتاج إلى نقاش وتأتي من أهمها:

1. ماهي خصائص وطبيعة الاقتصاد السوري (وماهي التحديات التي يواجهها)؟.
2. هل الأزمة أزمة أي نظام نختار؟ أم أن الأزمة أزمة تنموية متداخلة الأبعاد؟.
3. من أين يبدأ الحل، وهل انتهى فعلاً دور الدولة؟.
4. إمكانية الاستفادة من التجارب العالمية المختلفة دون الوقوف عند تجربة بعينها.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على قضية من أهم القضايا على ساحة العمل الوطنية، قضية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، وما ينجم عن هذا الأمر من تداعيات وإشكالات لابد من مواجهتها. وبالتالي كان لابد من دراسة هذا الموضوع من كل جوانبه وتفحص إمكانية الاستفادة من التجارب العالمية التي اعتمدت نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وكيف تمكنت من مواجهة وحل العديد من الإشكالات وإمكانية إسقاط ذلك على الوضع السوري.

وبالتالي يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

1. تحديد خصائص وخصوصية الاقتصاد السوري.
2. تحديد مقومات ومتطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي .
3. تسليط الضوء على أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السوري.
4. تحديد الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير وإصلاح القطاع الاقتصادي السوري، وتقديم الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في حل المعوقات والإشكالات من أمام التجربة السورية.

5. الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة التجربة الألمانية، وتحديد السبل والوسائل المناسبة لتطبيقها بما ينسجم مع واقع الاقتصاد السوري ومعطياته.

منهجية البحث:

من خلال الاطلاع على الأدبيات المختلفة حول البحث، وابتغاءً لتحقيق الأهداف التي حددتها الدراسة، فإننا سنقوم باعتماد المنهج التحليلي الاستنتاجي في معالجة القضايا والحقائق ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك أسلوب النظم المقارن، بقصد استخلاص العبر والنتائج التي من شأنها الإسهام في تحديد الأولويات وإزالة الغموض عن بعض الحقائق والمفاهيم.

النتائج والمناقشة:

أولاً. الجانب النظري:

1. في المصطلح والمفاهيم:

1.1. اقتصاد السوق الاجتماعي محاولة تعريف:

إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو من حيث الجوهر محاولة للجمع بين قوانين السوق الحرة ومجموعة مبادئ تتعلق بالجانب الاجتماعي [1].

ومعلوم أن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس مصطلحاً جديداً، فقد عرف هذا النمط بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جاء في محاولة للتوفيق بين الفعالية الاقتصادية التي توفرها المنافسة الحرة وبين الحاجة إلى العدالة الاجتماعية، واعتبره البعض بمثابة رد فعل الرأسمالية على الأثر المحرض والجاذب للدول الاشتراكية ونموذجها في تقديم الخدمات الاجتماعية المجانية. وإذ يسمي البعض هذا الخيار بالليبرالية المنظمة، وآخرون يرونه الرأسمالية الملطفة، يعتقد آخرون أنه أشبه بمحاولة لخط طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرار حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التنافس والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة الاجتماعية في الحياة [2].

2.1. جوهر وفلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي:

يقوم اقتصاد السوق الاجتماعي على إطلاق حرية المنافسة ومراقبة تطور الاحتكارات، وخلق حالة من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية عبر استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق، والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته، بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية وتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية العيانية للطبقة العاملة. وكانت فكرة مجتمع الرفاه أفضل تجسيد عياني، وتقوم على توافق سياسي بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع من الدولة إلى أرباب العمل والشركات الكبرى إلى الأحزاب والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد تنوعت أشكال الضبط الاجتماعي للسوق، وتباينت بين تجربة وأخرى تبعاً لسوية التطور الاقتصادي، وتبعاً لحدود الإمكانات والقدرة على توجيه الإنفاق الاستثماري لتلبية الحاجات الاجتماعية. ففي ألمانيا سادت حالة من التفاهم بين أرباب العمل والنقابات لتقريب سوية الأجور، وتخصيص أموال وفيرة للتدريب وتطوير الكفاءات المهنية، في حين شكلت السويد منافساً حقيقياً للدول الاشتراكية من حيث طابع ونوعية المكتسبات المعيشية والصحية

والخدمية التي تعم المجتمع، مما يقودنا إلى القول أن اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على فكرة التفاعل بين الأسواق وحركتها وبين الدولة وتوجهاتها، لاسيما وأن السعر لا يعبر دائماً عن القيمة في ظل عدم مراقبة الأسعار والأسواق، فإذا زاد العرض قل السعر والعكس صحيح، لذلك تسعى الدولة عبر حكومتها للتدخل وإعادة التوازن سواء من خلال القوانين والأنظمة أو من خلال قدرتها الإنتاجية والتسويقية. ولكن يجب أن تكون درجة التحكم والتدخل مدروسة بدقة، ومراعية لاقتصاد السوق بأشكاله وأنواعه المختلفة (سوق البضائع، سوق الرساميل، سوق قوة العمل)، وأن المطالبة بتحرير أي منها يتطلب تحريرها جميعاً. إذاً فاقتصاد السوق الاجتماعي يعتمد على التخطيط إلى درجة كبيرة، ولذلك فالفشل في التخطيط هو كالتخطيط في الفشل والتفاعل ما بين الدولة والأسواق يؤدي إلى تلافي أخطاء كل منهما إلى حد ما [2].

2. مبررات دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية:

إن دور ما يورده أنصار التحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة وعدم تدخل الدولة في آلية السوق يمكن الرد عليه، إذ أن السوق تنسق القرارات، ولكن بصورة لاحقة، ونادراً ما يتم التوصل إلى توازن بين العرض والطلب بسلاسة ودون اختلالات وأزمات قد تطول مدتها. وقد تفشل السوق في تحديد الكفاءة والنمو للأسباب التالية [3]:

1. عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة، كما في حال وجود آثار خارجية وكما في حالة الاحتكار.
2. عجز السوق عن توليد الاستجابة من جانب المتعاملين.
3. في حالة البلدان النامية هناك غياب لبعض الأسواق، وتجزؤها وتأثرها، وغياب طبقة واسعة من رجال الأعمال.
4. إن حرية الاختيار من جانب المستهلك تتوقف على وجود بدائل متعددة.
5. إن اتخاذ معيار الحرية كمقياس لكفاءة الإنتاج أو تخصيص الموارد ليس مقبولاً دائماً (في حالة الدول النامية لابأس من الاستثمار في صناعة رائدة لها أثار هيكلية منشطة للقطاعات الأخرى). وإن قوى السوق ليس شيئاً خارج الطبيعة، وهي تعكس رغبات وقرارات متناقضة، وهي ليست سمة القطاع العام فقط. وقد أثبتت التجارب أن الشركات الكبرى هي أول من يستنجد بالدولة عندما تواجهها أزمات اقتصادية حادة تتصل بالركود والتضخم والبطالة، كحال شركات صناعات السيارات في الدول المتقدمة والمصارف والبنوك وشركات التأمين في الأزمة المالية الراهنة.

وعموماً فإنه في حالة البلدان النامية تبدو المبررات أكثر وضوحاً، ويمكن تلخيصها بالنقاط الأساسية التالية [4]:

1. قلة المنظمين الأكفاء وصغر حجم الوحدات الاقتصادية، وعجز القطاع الخاص عن توفير موارد كافية للاستثمار في منشآت كبيرة ذات كفاءة عالية.
2. كون الحكومة المصدر الوحيد المعول عليه، والقادر على إقامة البنى الارتكازية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد.
3. تحقيق استقلال اقتصادي وطني متحرر من الشركات الأجنبية.

4. محاولة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية واسعة، لا يستطيع أحد سوى الدولة توفير ما تحتاجه من أموال طائلة وإدارة قادرة على إنجاز أهدافها الواسعة في التصنيع السريع والواسع.

5. تقاعس القطاع الخاص عن المشاركة في الاستثمار المنتج وجريه وراء الاستثمارات في المجالات الأكثر ربحية والتي تكون فيها دورة رأس المال أسرع، وهي سمة ملازمة له، وحديثاً فإن العولمة قد لعبت دوراً في انحسار دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح الشركات الدولية، ومع ذلك فإن دور الدولة أصبح مهماً جداً لأن الدولة أصبحت مدعوة لأن توجه الاقتصاد بقطاعاته العامة والخاصة والتعاونية في بيئة اقتصادية معقدة تتصف بالتنافس المتزايد والتغيير التكنولوجي والسلعي بكل تحدياته، وعليه فإن الانتقال من التخطيط لاقتصاد مغلق وتحت السيطرة إلى التخطيط في اقتصاد السوق أو في الاقتصاد العالمي هو أكثر صعوبة، وله شقان: الشق الأول تخطيط قصير الأجل، أي التخطيط الذي يهدف إلى الحد من أضرار آلية السوق، الحد من البطالة، الحد من الركود الاقتصادي، استباق النهوض الاقتصادي بالاستثمار، والشق الثاني تخطيط استراتيجي بعيد المدى.

وباختصار فإن الدولة يجب أن تقود التنمية وتقود السوق لا أن يقودها السوق ويجب أن تلعب دور المرشد، وأن يتصف دورها بالديمقراطية والشفافية والمحاسبة. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، وكل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق، وليس من فوقها وعبر سياسات مالية ومصرفية، وليس بقرارات وأوامر إدارية، وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة، وليس من خلال الوصاية عليها، ويتمحور دور الدولة حول القانون، وعدم إصدار القانون لحماية شخص أو فئة محددة، ومراعاة الحقوق الأساسية للأفراد، ووضع حد لتضخيم القوانين والقرارات وتعدد جهات الاختصاص وتوفير الحماية للمستهلك، ومنع الاستغلال وحماية البيئة والبت بالمعاملات الاقتصادية والقضائية دون تأخير.

3. الاقتصاد السوري الواقع والخصوصية:

1.3. معالم المشكلة الاقتصادية في سورية:

سنكتفي هنا بعرض موجز جداً يشخص مشكلة الاقتصاد السوري حالياً، وما هي أهم التحديات التي يواجهها، والتي يمكن إيجازها بما يلي [5]:

1. النمو غير المستدام للاقتصاد السوري والاعتماد الكبير على العائدات النفطية، وكذلك التشوهات الهيكلية والقطاعية التي يعاني منها.

2. معدلات نمو سكاني عالية تدفع بحوالي 200000 شخص سنوياً إلى سوق العمل.

3. وجود قطاع عام قائم ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل، وقطاع خاص صغير مفتت يفتقد إلى الديناميكية اللازمة، وكل منهما يعاني من إدارة تقليدية وتكنولوجيا قديمة.

4. بطالة عالية وتزايد في الفقر.

5. بيئة تنظيمية تشريعية تحكم عمل كل من القطاعين العام والخاص ولا تساعد أي منهما على المرونة والحركة للتكييف مع المتغيرات.

6. قصور في المعرفة والقدرات العلمية وفي القدرة التكنولوجية مترافقاً مع تدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

7. تدني النوعية في نظام التعليم الذي يركز على الحفظ والاستظهار لا على التحليل والتفكير، وعدم تلاؤمه مع متطلبات سوق العمل.

8. قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط (يغطي التصدير خارج النفط في العام 2009 حوالي 30% فقط من كامل المستوردات بحسب هيئة تنمية الصادرات السورية).

9. نظام خدمة مدنية جامد يتصف بالمركزية الشديدة والبيروقراطية المفرطة.

10. تفشي الفساد وما يتسبب به من هدر للمال العام وتفاوت في الفرص الاستثمارية للمواطنين، وغيرها من الأمور الأخرى.

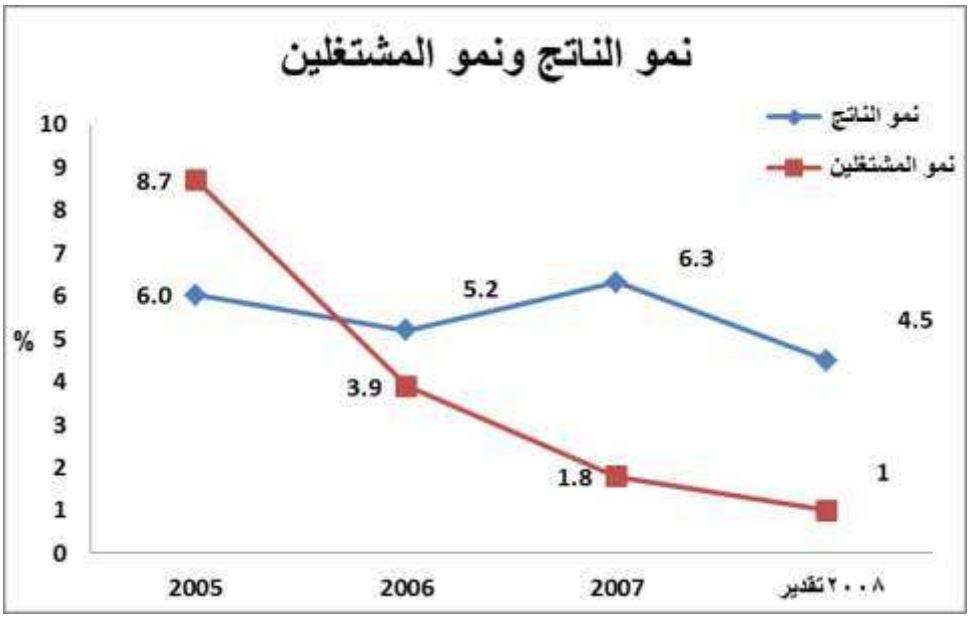
إن النظرة العلمية تقتضي أن نبدأ من تحليل الواقع لكي نتعرف على نقاط القوة فنعززها، وعلى نقاط الضعف بقصد تحديدها، ووضع الحلول لها. وهذه العملية ليست من السهولة بمكان، فهي تحتاج إلى تأسيس هيئات تدرس الواقع من أجل تحليله باستمرار، فالمعلومة الصحيحة تساعد على وضع القرار الصحيح والعكس بالعكس.

2.3. تحديات الإصلاح والتنمية والعوائق القائمة أمام اقتصاد السوق الاجتماعي:

من المسلّم به أن هنالك صعوبات جمة تعترض تطبيق هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي في سورية في الأمد القصير وفي المدى المتوسط، لأن تطبيقه يستلزم نمواً اقتصادياً حقيقياً بمعدل نمو سنوي لا يقل عن سبعة بالمئة، ومعدل استثمار يتراوح بين 40–50%، ويستلزم أيضاً ترشيداً إنمائياً فعالاً في الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إزالة جملة العوائق البنيوية التي تنبع من نظام السوق وسياساته. ومن المفيد الإشارة إلى أن سورية واجهت على الدوام مهاماً ثلاثاً مترابطة هي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والدفاع الوطني وتحرير الأرض، ويمكننا عموماً أن نحدد أهم التحديات بالآتي [6]:

1. التحدي السكاني لاقتصاد السوق، حيث إن عدد السكان في سورية تزايد بمعدل عال فاق 3% سنوياً خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى الرغم من تراجعه نسبياً في سنوات العقد الماضي، إلا أنه لايزال يُشكل تحدياً خطيراً لعملية الإصلاح والتنمية.

2. تحدي البطالة، حيث تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عدد العاطلين عن العمل يزداد بمعدل 52 ألف عاطل عن العمل سنوياً من مجمل طالبي العمل والقادرين عليه. وقد ارتفعت أعداد قوة العمل من 5.1 مليون شخص عام 2005 إلى 5.5 مليون شخص عام (2008) وبمعدل نمو سنوي وسطي 2.7% خلال هذه الفترة، في حين بلغ وسطي معدل نمو السنوي للمشتغلين (2%) وهو أقل من معدل النمو السكاني الوسطي والبالغ 2.4% للفترة ذاتها. وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات الهجرة في السنوات الأخيرة، وازدياد أعداد من هم خارج قوة العمل (الطلاب، ربات البيوت، المكتفين..). وهذا ما انعكس في ارتفاع معدلات البطالة في السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من 8.1% عام 2005 إلى 8.4% عام 2007 ولتصل إلى (9.8%) عام (2008). ولعل هذا الارتفاع يعود إلى البطالة الموسمية في القطاع الزراعي، وذلك بسبب موجات الجفاف والأحوال المناخية التي سيطرت على الموسم الزراعي، والتي أدت إلى موجات هجرة من الريف وخصوصاً المناطق الشرقية باتجاه المدن والمناطق الداخلية. أما بالنسبة لنمو الناتج ونمو المشتغلين فيبين الشكل التالي عدم وجود علاقة مباشرة بين نمو المشتغلين ونمو الناتج في الفترة 2004– 2008:



وهذا يدل على اعتماد النمو الاقتصادي على رأس المال بنسبة أعلى من الاعتماد على الإنتاج المتصل بالعمالة. وقصور المهارات الحالية للعمالة المتاحة في سوق العمل عن تلبية متطلبات النمو الاقتصادي وهذا يؤكد على أهمية العمل على تطوير وإعادة تأهيل العمالة في سورية.

3. تحدي ضعف التأهيل والإعداد، وانخفاض الاستثمار في الموارد البشرية. حيث يعود الانخفاض في الإنتاجية إلى أسباب عديدة أخطرها تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين في سورية، فقد بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية وما دون 66%، و12% للحاصلين على الإعدادية، و7% فقط يحملون شهادات جامعية. وأكيد أنه لا يمكن بهذه التركيبة أن يدخل الاقتصاد السوري سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في التعليم والبحث العلمي [6].

4. النضوب النفطي وعواقبه المالية والاقتصادية، حيث يتوقع انخفاض صادرات النفط من 3 مليار دولار في عام 2003، أي ما يعادل 14% من إجمالي الناتج المحلي، إلى صفر بحلول 2015، أي أن تصبح سورية عندئذ مستورداً للنفط بشكل كلي[7]. ولمعرفة مدى التغير في التبادل التجاري النفطي لسورية في الفترة المدروسة نضع الجدول التالي:

الجدول رقم (1): التبادل التجاري النفطي لسورية في الفترة (2005-2008)/القيمة (ألف دولار).

السنوات	الصادرات النفطية	المستوردات النفطية	عجز الميزان النفطي	حجم التجارة الخارجية النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (%)	نسبة المستوردات النفطية إلى إجمالي المستوردات (%)
2005	211343	122196	89147	333539	46.58	24.03
2006	203751	137906	65845	341657	39.72	26.71
2007	219000	235100	16100-	454100	40.89	38.01
2008	280400	282800	2400-	563200	39.62	33.69

المصدر: بيانات هيئة تنمية الصادرات، وحسابات الباحث.

انخفضت الصادرات النفطية السورية عام 2006 بسبب انخفاض الإنتاج ثم عادت للزيادة بسبب ارتفاع أسعاره عالمياً، في المقابل زادت المستوردات النفطية خلال الفترة المدروسة. أما بالنسبة للميزان التجاري النفطي فقد دخل في عجز منذ عام 2007 حيث بلغ (16100-) ألف دولار وعاد لينخفض إلى (2400-) ألف دولار عام 2008 بسب تراجع الاستهلاك، وهذا يرجع إلى سياسة الحكومة في تخفيض استهلاك المشتقات النفطية بعد الرفع الجزئي للدعم [6]. وشكلت الصادرات حوالي 47% من إجمالي الصادرات في عام 2005 وانخفضت إلى أقل من 40% من إجمالي الصادرات، وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً لتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات خصوصاً وأن معظم الصادرات النفطية خام ذات قيمة مضافة منخفضة إضافة إلى أن النفط هو مصدر ناضب.

5. تحدي الاكتفاء الغذائي المستدام، فالغذاء أولى الحاجات الأساسية لدى الإنسان، ويُعد الاكتفاء الغذائي أو الاعتماد الذاتي الغذائي أولى المتطلبات الأساسية للأمن الوطني الاستراتيجي، والأمن الاقتصادي والاجتماعي. وإن الاكتفاء الغذائي مزية يجب الاهتمام بها عند بناء اقتصاد السوق الاجتماعي، ويجب الحفاظ عليها، الأمر الذي يستوجب تخطيط استراتيجي لتنمية الإنتاج وبمعدلات تفوق نمو الطلب والاستهلاك.

6. التحديات الاقتصادية، وهي تحديات كثيرة معقدة ومتشابكة نوجزها بما يلي:

- ضعف التصدير واختلال التجارة الخارجية وتخلفها السلعي، فقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره(78069) مليون ليرة سورية في العام 2008.
- تخلف القطاعات المادية وتراجع النمو الحقيقي، واختلال التوزع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات الاقتصادية (2007-2009)/(%)

القطاع	2007	2008	2009
زراعة	-10.32	-22.53	37.5
صناعة	2.81	17.13	-4.95
صناعة استخراجية	-8.43	5.38	-0.23
صناعة تحويلية	25.25	34.1	-8.96
الكهرباء والمياه	10.41	24.28	-12.16
البناء والتشييد	8.91	17.65	-20.18
التجارة والمطاعم والفنادق	18.25	5.8	7.28
النقل والمواصلات والتخزين	12.49	6.48	-0.49
الناتج المحلي الإجمالي	6.33	5.2	6.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2007-2009)

- تراجع الصناعات التحويلية خلال العقدين الماضيين مما شكل عاملاً مناقضاً لاقتصاد السوق الاجتماعي.
- الانخفاض في إنتاجية رأس المال الحدية، وإنتاجية العمل والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج أي (الاستثمارات الصافية التي تنتج عن طرح اهتلاك الأصول الثابتة من الاستثمارات الصافية).
- ضعف الاستثمار والنمو، وضآلة الإنتاجية، وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي، والتحرير التجاري للسلع والخدمات.

7. التحديات الاجتماعية، وهي أيضاً عديدة وتتمثل بجملة من الأزمات أهمها:

- أزمة الرعاية الاجتماعية والتراجع عن بعض سياسات الدعم الاجتماعي.
- أزمة الدور الاجتماعي للدولة، والصعوبات الاقتصادية لتجاوزها وتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي.
- أزمة الخلل في توزيع الدخل الوطني المتمثلة أولاً بانخفاض حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي، وثانياً في ارتفاع حصة الأرباح والريوع.

8. إصلاح الإدارة وتحديثها بالتلازم مع مكافحة الفساد والبيروقراطية المتفشية، وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تعتبر شروطاً لابد منها لنجاح التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

ثانياً. الجانب التحليلي:

من خلال تحليل المحيط الاجتماعي والتقني والاقتصادي والسياسي المؤثر في العملية الاقتصادية على المستوى الداخلي والعربي والدولي، ومدى تأثير الأوضاع الدولية في ذلك، يمكن أن نجد ما يلي:

- إن العلم والمعرفة يتقدمان بخطوات هائلة وترتفع الإنتاجية إلى ذرى غير مسبوقة، وتتجمع رساميل هائلة تضيق بها أسواق بلدان الشمال، وكل هذا يجبر الدول المتقدمة على التخلي عن أجزاء أقل نفعاً من علومها وصناعاتها ورساميلها والاحتفاظ بالأجزاء الأكثر نفعاً لها، مما يخلق حراكاً علمياً وتكنولوجياً على صعيد العالم، يتيح نقل العلوم والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات، ويتيح فرصاً لدول العالم الثالث لتحقيق تنمية علمية وصناعية.
- اشتداد إحكام قبضة السوق والمؤسسات الدولية والقوى العظمى المتحكمة بها، وخاصة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) على حركة الاقتصاد العالمي، واشتداد وطأة الاحتكار المتجمع في أيدي الشركات الكبرى، مما يجعل تحقيق النمو أصعب ويتطلب جهداً أكبر.
- الدول الأكثر ديناميكية ومبادرة من بين دول العالم الثالث، والتي تعرف هذا الواقع العالمي جيداً، وتعرف كيف تستفيد منه، هي من سيترجم الفرص إلى واقع، وهي من سيحصد الحصة الأكبر. أما الدول الأخرى فستحصد التهميش والتخلف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي قصة الإصلاح الاقتصادي السوري، أين أصبنا، وأين أخفقنا، ومن أين نبدأ؟

1. الأداء الاقتصادي والإصلاحات في الفترة (1970-1995):

1.1. الأداء الاقتصادي:

حقق الاقتصاد السوري خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية بلغت حوالي 10% بالسنة، ويعزى ذلك إلى معدلات استثمار عالية بلغت حوالي 25-30% من الدخل القومي، قام بمعظمها القطاع العام، مدعوماً بمساعدات مالية سخية من دول الخليج العربي وبعضها من دول المعسكر الشرقي خاصة بعد حرب تشرين التحريرية 1973. وقد اعتمدت الحكومة في هذه الاستثمارات سياسة إحلال الواردات دون تشجيع التصدير، وترافقت هذه السياسات مع سياسة تثبيت الأسعار وتنظيم برامج لتعظيم العمالة، وتوفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والدعم الاستهلاكي والإنتاجي.

لكنه مع أوائل الثمانينات بدأت المساعدات الخارجية بالانحسار، منحدرة من حوالي 1.5 مليار دولار بالسنة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمتوسط، إلى حوالي 300 مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينات. وبانحسار المساعدات الخارجية وتدني توفر القطع الأجنبي، برزت اختلالات في الإطار الكلي للاقتصاد وجمود في

البنية الإنتاجية له، كانت قد غطت المساعدات، فوقع الاقتصاد السوري في أزمة شديدة في منتصف الثمانينات تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي، وفي تضخم مفرط. ولم تخرج سورية من هذه الأزمة إلا بفضل مجموعة متفرقة من الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الأزمة، وتدفق أموال النفط الجديد الذي كان قد اكتشف في العام 1984. لكنه لم يمر وقت طويل حتى برزت الاختلالات الهيكلية والجمود البنيوي في الاقتصاد مرة ثانية، بسبب الإحباطات التي ظهرت نتيجة تباطؤ عملية الإصلاح، فوقع الاقتصاد في أزمة جديدة [8].

ما هي الإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ الأزمة الأولى وما هي المشكلة في الاقتصاد السوري؟

2.1. الإصلاحات الاقتصادية:

تنضوي الإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ الأزمة الأولى وحتى الآن ضمن المحاور التالية:

1. زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد (خاصة في مجالات الصناعة والسياحة والتجارة الخارجية) وبدء الانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر.
2. التخفيض في سعر الصرف مع تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً.
3. إجراءات باتجاه التحرير الجزئي في التجارة الخارجية.
4. التوجه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال الواردات.
5. إجراءات باتجاه التحرير في السياسة السعرية.
6. رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية.
7. محاولات متواضعة لإصلاح القطاع العام.

وقد كانت إجراءات الإصلاح سريعة نسبياً في البداية، لكنها تباطأت بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، بعدما تدفقت أموال النفط التي أصبحت تدر حوالي 2 مليار دولار في السنة لمالية الدولة، معوضة عن المساعدات الخارجية التي تقلصت، وخالقة في نفس الوقت نوعاً من الاطمئنان الكاذب والشعور بالأمان [9].

وقد نما الاقتصاد السوري بالفعل في النصف الأول من التسعينات بمعدلات تبلغ حوالي 7% بالسنة بفضل أموال النفط وبفضل الاستجابة الأولية لقانون الاستثمار المذكور. فهل كانت المشكلة سياسات تصحيحية خاطئة أو غير كافية، أم أنها مشكلة معوقات واختلالات بنيوية في جسم الاقتصاد لم نحاول التعامل معها بعد؟ فالجواب هو في الاثنين.

2. الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1995–2010) أهدافه والمقومات اللازمة لنجاحه:

شهدت الفترة من عام (1995–2010) تحسناً في بيئة الأعمال في سورية، ويعزى ذلك في جوهره إلى تطور القوانين والإجراءات، وعليه نذكر فيما يلي أهم القوانين والإجراءات التي تمت في إطار تحسين بيئة الأعمال والتجارة في الأعوام الأخيرة على سبيل المثال لا الحصر والتي برأينا تسهم بشكل أساسي في تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري:

- قانون التجارة.
- قانون الشركات.
- المرسوم رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
- المرسوم رقم 9 لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.

- قانون المنافسة ومنع الاحتكار.
- قانون سلامة الغذاء.
- الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية.
- قانون مكافحة الإغراق.
- قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية.
- قانون حماية العلامات الفارقة و المؤشرات الجغرافية و الرسوم و النماذج الصناعية.
- قانون حماية المستهلك.
- وضع آلية لتطبيق مبدأ النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية.
- قانون إحداث هيئة تنمية وترويج الصادرات.
- قانون التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية وقانون الاتصالات.
- قانون تسجيل فروع ووكالات الشركات والمؤسسات الأجنبية.

ويجري العمل حالياً على جملة أخرى من الإجراءات بهدف تحسين بيئة الأعمال، منها:

- إجراءات لتعزيز تنفيذ العقود وحقوق حماية الملكية وتدريب المحامين التجاريين وإنشاء محاكم تجارية.
- قانون براءات الاختراع.
- تحسين إجراءات الترخيص للتصدير والاستيراد.
- تبسيط إجراءات الترخيص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على إصدار قانون خزنة تقاعد التجار.
- قانون منع الغش والتدليس.

1.2. أهداف الإصلاح:

يجب أن يوضع الإصلاح الاقتصادي في مكانه الصحيح استناداً إلى التجارب التي مرت بها الدولة التي اعتمدت في السابق منهج الإصلاح الاقتصادي المعتمد على وصفة البنك والصندوق الدوليين. وقد جاء وقت أصبح فيه الإصلاح وكأنه هدف بحد ذاته، واكتسب التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة والخصخصة والدعوة إلى تحجيم دور الدولة أولوية في برامج الإصلاح. لكن التجارب بينت خطأ هذا التوجه، ونعتقد أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة وتحفيز الإنتاج من جهة ثانية، ولكن يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وخطة التنمية الاجتماعية. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني، والإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة الفقر والبطالة بشكل مباشر يشكل خطراً على السلم الاجتماعي. لذلك فإن نجاح برنامج الإصلاح يتطلب وجود الأهداف التالية:

1. إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وأهمها احتواء التضخم.
2. تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية في القطر لخدمة عملية التنمية.
3. زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
4. خلق المناخ المحفز للاستثمار الطويل الأجل وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.

5. رفع عائد الاستثمار من خلال إزالة العقبات والجمود في البنية الإنتاجية، ومن خلال توفير البيئة التنظيمية والتشريعية السلمية لعمل كل من القطاعين العام والخاص وزيادة قدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار.

6. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (وليس المحفظي) مع توجيه هذا الاستثمار نحو أولويات التنمية المحلية من خلال الحوافز.

7. منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.

8. الحفاظ على شبابنا ومتعلمينا داخل الوطن من خلال توفير المناخ اللازم لهم للاستثمار والعلم والإبداع والابتكار والحفاظ على الكرامة.

2.2. معوقات إعداد وتنفيذ برنامج الإصلاح، والمقومات اللازمة لنجاحه:

سيتعرض برنامج الإصلاح لصعوبات في إعداده كما في تنفيذه لاعتبارات أيديولوجية وسياسية واجتماعية. وفوق ذلك، سيعارضه المنتفعون من الأمر الواقع سواء كانوا في السلطة، أو في الخدمة المدنية أو في القطاع الخاص. لذلك يتطلب برنامج الإصلاح لنجاحه وحتى نضمن الوضوح فيه والتأييد السياسي والشعبي له [10]:

1. وضوح الخلفية الفكرية وراء برنامج الإصلاح.
2. التأييد السياسي له على أعلى المستويات.
3. مشاركة المجتمع المدني في إعداده بما فيه رجال الأعمال والمنظمات النقابية.
4. توفر الفريق المتجانس في إعداده وتطبيقه.
5. تعميق ثقافة نظام السوق والمعرفة بأدواته في النظام الإداري في الدولة.

3. المعالم الرئيسة لبرنامج الإصلاح:

هناك محاور رئيسة تمثل المعالم الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية، من أهمها تطوير وتحديث الآليات والمنهجية في سير عمل القطاعين العام والخاص إضافة للقطاع المشترك، وتحديث وتطوير وتنمية الكوادر البشرية، ووضع آليات صارمة ودقيقة لمكافحة الفساد الإداري، واتباع مبدأ الحاسبة والمتابعة الدورية لتطبيق كافة الإجراءات المقترحة للتطوير والتحديث. وبالتالي، يقترح أن يتضمن برنامج الإصلاح شقين:

- شق يعنى بإدارة الطلب الكلي.
- وشق يعنى بزيادة العرض الكلي السلعي والخدمي.

ويتضمن الشق المتعلق بإدارة الطلب الكلي السياسات النقدية والمالية والسعرية، بينما يتضمن الشق المتعلق بزيادة العرض الكلي إقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والعمل على إعادة هيكلة البنية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

ولست هنا في مجال وضع برنامج الإصلاح ولكنني سأقدم بعض المقترحات بشأنه:

أ- في إدارة الطلب الكلي والسياسات المالية والنقدية:

يعتبر الانضباط المالي أساساً في عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك لاحتواء التضخم وتمكين الحكومة من توفير التمويل للقيام بمهماتها الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي لا بد من وضع السياسة المالية في خدمة النمو الاقتصادي واستخدامها حسب متطلبات الحركة الاقتصادية ومعدلات التضخم. وفي السياسة المالية نقترح:

1. القيام بمراجعة عميقة وشاملة للإنفاق الاستثماري والإداري في الموازنة العامة للدولة يتبعه القيام بترشيد لهذا الإنفاق، إضافة إلى جهود التحصيل وإصلاح التشريع الضريبي.

2. الحد من الإعفاءات الضريبية المطلقة، لا بل والعمل على ترشيدها وتخفيضها تدريجياً واستبدالها بحوافز ضريبية تشجع مباشرة على التأهيل المهني والتدريب وعلى خلق فرص العمل وتدعيم القدرات التكنولوجية المحلية بما فيها قيام الوحدات الإنتاجية بجهود البحث والتطوير.

3. الخروج من مشكلة التشابكات المالية والمتزايدة بين مؤسسات وشركات القطاع العام.

4. إدخال الشفافية للمالية العامة من خلال دمج الموازنات في موازنة واحدة وإظهار الدعم الاستهلاكي داخل الموازنة.

5. وفي السياسة النقدية من الضروري تفعيل هذه السياسة، من خلال تحريك أسعار الفائدة للتأثير على كل من العرض والطلب، وإعادة هيكله سلم الفوائد الدائنة والمدينة والتنسيق بينهما.

ب-في تحفيز العرض السلعي:

ومن ناحية العرض هناك جانب البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم العمل الاقتصادي وهناك جانب إعادة هيكله المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

- **البيئة التشريعية والتنظيمية:**

يتطلب إقامة بيئة تشريعية وتنظيمية سليمة تحقيق ما يلي:

1. إجراء معالجة شاملة للقوانين والتشريعات القائمة ومنها قانون التجارة، وقوانين كل من الاستثمار والضرائب والعمل والإيجار وقانون العلاقات الزراعية وتطوير أنظمة الإفلاس وحل المنازعات والتحكيم.

2. إضافة تشريعات جديدة تمنع الاحتكار وتعزز المنافسة في السوق.

3. تعزيز سلطة القانون.

4. مراجعة أنظمة الاستيراد والتصدير وأساليب الحماية وهيكل الرسوم الجمركية.

5. التسريع في سياسة الانتقال من المنع الكلي للاستيراد واستبداله بالحماية عن طريق الرسوم الجمركية.

6. الإسراع بتوحيد أسعار القطع، وبالتلازم مع ترشيد وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها بالنسبة لمستلزمات الإنتاج. وأعتقد أن الحكومة السابقة سارت بخطوات كبيرة في الإعداد لهذه الخطوة الهامة.

- **إعادة هيكلة البيئة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص:**

يجب أن يشمل تحفيز زيادة العرض السلعي القيام بإعادة هيكلة البنية المالية والإدارية والنقدية للمؤسسات وإعدادهما للدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي. كما يتضمن إقامة وتسهيل إقامة المؤسسات المساندة لعملها كالمؤسسات المصرفية المتطورة والمدن الصناعية المخدمة ومؤسسات الاستشارات المالية والفنية والنقدية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أياً من القطاعين العام أو الخاص غير قادر على دخول النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر، فالقطاع العام ضعيف القدرة الإنتاجية والنقدية ومثقل الحركة، والقطاع الخاص لا زال قطاعاً عائلياً ضعيفاً ومفتتاً، يعتمد التكنولوجيا القديمة والإدارة التقليدية، وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في السابق بغرض تحجيمه، والسياسات التي سمحت له بطول البقاء ضمن الحماية الجمركية الدائمة، وأخيراً السياسات التي لم تعطه بعد الأمان الكافي بسبب ضبابية التوجيهات والبيئة التشريعية والتنظيمية المعيقة لعمله ولتعامله مع الدولة.

4. إصلاح القطاع العام الاقتصادي:

تمت في السنوات الماضية محاولات متواضعة لإصلاح القطاع العام كما ذكرنا أعلاه، بدايةً من خلال القانون رقم/20/ لعام 1994، وذلك من خلال اعتماد "مبدأ الإدارة بالأهداف". وتشكل هذه المحاولات مساهمات بسيطة في حل مشكلة القطاع العام الاقتصادي التي ذكرناها والتي تتمثل من حيث الجوهر في التالي:

1. وجود أصول رأسمالية كبيرة تراكمت على مدى أربعة عقود، لكنها تعطي عوائد متواضعة وسلبية وتحمل المالية للدولة خسائر فادحة.
2. خضوع القطاع العام لهرم بيروقراطي ثقيل.
3. تعرض القطاع العام في السنوات الأخيرة لمنافسة شديدة من القطاع الخاص.
4. احتواء القطاع العام لفائض عمالي كبير يحقق وظيفة اجتماعية لكنه يرفع من كلفته ويحد من إنتاجيته.

وتبعاً لمشاكل القطاع العام المتراكمة والحادة وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، فقد أصبح من الضروري القيام بدراسة متعمقة وموضوعية للقطاع العام الاقتصادي بهدف:

1. إعادة هيكلة بنيته المالية والإدارية والنقدية.
2. إيجاد آلية جديدة لعمله لإعطائه المزيد من الاستقلالية والمرونة في الحركة.
3. رفع أجور عماله بحيث تتقارب أو تتساوى مع أجور القطاع الخاص.

ويتوجب أن تكون هذه الدراسة دراسة موضوعية تحدد الوضع الحقيقي والموضوعي للقطاع العام الاقتصادي وتقترح الحلول والخطط اللازمة لمعالجة مشاكله. ولكي تكون الدراسة مفيدة وموضوعية وبناءة، يجب أن تبدأ من السؤال الجوهري: لماذا نريد القطاع العام الاقتصادي، وما هو دوره في العملية الإنتاجية وأين حدود هذا الدور، وهل للقطاع العام وظيفة اقتصادية فقط أم وظيفة اجتماعية كذلك؟.

وإذا كنا بحاجة إلى القطاع العام لإقامة التوازنات في الاقتصاد أو للقيام بوظيفة اجتماعية إضافة إلى وظيفته الاقتصادية، فأين مجالات هذا الدور، وأين حدوده؟، وفي مضمار البحث عن الحلول أعلاه يجب أن نكون واقعيين وصريحين، وخاصة فيما يتعلق برفع الأجور وموضوع الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية، فقد نستطيع إعادة الهيكلة لمؤسسات القطاع العام وقد نستطيع وضع آلية جديدة لعمله، ولكن هل يمكن جعل القطاع العام ديناميكياً فاعلاً يستطيع الحفاظ على خبراته البشرية الحالية واستقدام خبرات جديدة، دون أن يرفع مستوى أجوره لتتقارب أو لتتساوى مع أجور القطاع الخاص؟، وهل يمكن رفع الأجور إلى المستويات المطلوبة دون التخلي عن العمالة الفائضة فيه؟. هذه هي الحقيقة المرة التي إذا لم ندركها سنصل إلى طريق مسدود، إذ يعني التخلي عن العمالة الفائضة فصل الوظيفة الاجتماعية عن الوظيفة الاقتصادية للقطاع العام، ويصبح هذا قرار سياسي واجتماعي وليس فقط قرار اقتصادي.

والخيار هنا واضح وصريح، إما قطاع عام اقتصادي بوظيفة اجتماعية توفر العمالة وسبل العيش للعديد من الفئات الاجتماعية، أو قطاع عام كفوء بوظيفة اقتصادية قادر على لعب دور قيادي فعال في العملية الإنتاجية، وقادر على المنافسة والتوسع وخلق فرص عمل للمجموعات الجديدة الوافدة إلى سوق العمل وقادر كذلك على اختراق الأسواق العالمية.

5. إصلاح القطاع الخاص:

لكي نجعل القطاع الخاص قطاعاً ديناميكيّاً أكثر إنتاجيّة وأكثر التزاماً بالتنمية وبالاستثمار طويل الأجل، وأقلّ اعتماداً على نشاط الوساطة والربح السريع، ينبغي العمل على أربعة أصعدة:

1. منحه الأمان الحقيقي من خلال التأكيد على حقّ الملكيّة الفردية الخاصّة قولاً وعملاً.

2. إجراء التعديلات اللازمة في البيئة التشريعيّة والتنظيميّة القائمة المتعلّقة بالعمل التجاري والاستيراد والتصدير وقوانين وأنظمة القطع وكذلك التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار ولتشجيع المنافسة في السوق.

3. إقامة وإتاحة الفرصة له لإقامة المؤسسات المصرفيّة المتطورة والمدن الصناعيّة المخدّمة وإقامة الخدمات الاستثمارية الماليّة والتقنيّة اللازمة لعمله.

4. توفير الفرص المتكافئة للجميع وبكامل الشفافية قولاً وعملاً.

5. إقامة أو تشجيع إقامة صناديق استثماريّة لمساعدته في عمليّات إعادة الهيكلة ودخوله مجالات استثماريّة جديدة ومتطورة.

وحين يوجد هذا الإطار وتوجد البيئة التشريعيّة والتنظيميّة السليمة نستطيع أن نتوقع من القطاع الخاص أن يطوّر نفسه وأن يعيد هيكلة مؤسساته ويدرّب موظفيه ويسدّد ضرائبه ويبحث عن أسواق التصدير، ويستثمر في هذا الوطن بدلاً من أن يبحث عن الربح السريع في أمكنة أخرى [11].

6. الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية:

تحمل عمليّة الإصلاح الاقتصادي، كما دلّت التجارب في دول أخرى، احتمال تزايد فروقات الدخول بين الطبقات في مراحلها الأولى: مزيد من الأغنياء ومزيد من الفقراء بسبب سياسات تحرير الأسعار وترشيد الدعم الاستهلاكي ووقف التوظيف الاجتماعي من قبل الدولة، ثمّ احتمال ظهور طبقات طفيليّة تستفيد من الثغرات خلال مرحلة الانتقال إلى نظام السوق الاجتماعي. وإذا أضفنا إلى ذلك معدّلات النمو السّكاني في سورية والتركيبة السكانيّة السورية المتصفة بارتفاع نسبة الفتوّة فيها، والّتي تدفع بحوالي 200.000 شخص إلى سوق العمل في السنة كما ذكرنا سابقاً، وأضفنا كذلك قرارات التخلّص من العمالة الفائضة في القطاع العام كحاجة ملحّة لا بديل عنها لزيادة الكفاءة، أدركنا حجم القضيّة الاجتماعية المقبلين عليها ونحن ندخل نظام السوق ونظام العولمة، وما تحمله من زيادة احتمالات البطالة والفقر. لذلك علينا أن نعدّ البرنامج الخاص لمعالجتها بالشكل المباشر (لا بشكل غير مباشر فقط وكنتيجة لعمليّة النموّ)، وعلينا إعداد برنامج متكامل لمعالجة القضايا الاجتماعية بالتلازم مع برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي مضمار الإعداد لبرنامج التنمية الاجتماعية نقترح:

1. التأكيد على التعليم ونوعيّته وتجاوبه مع متطلبات السوق كأداة من أدوات معالجة القضيّة الاجتماعية ومكافحة البطالة والفقر مثلما هو أداة من أدوات زيادة الإنتاجية في الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسيّة.

2. اختيار القطاعات الاقتصادية التي توفر الفرص الكبيرة للعمالة.

3. زيادة الفرص المتاحة لعمل المؤسسات الصغيرة.

4. إقامة برامج شبكات الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها بما فيها التدريب والتأهيل وتلك الّتي تقدّم القروض والمساعدة الفنيّة لإقامة المشروعات الصغيرة.

5. توسيع وتحسين الخدمات الصحية خاصّة للشرائح السكانيّة الفقيرة.

7. تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي:

ليس هناك وصفة واحدة للإصلاح الاقتصادي تنفع الجميع لوجود اختلافات كبيرة بين موارد البلدان ومستويات تطورها وثقافتها وعلاقتها الخارجيّة، ولكن يجب علينا الاستفادة من تجارب الآخرين ما أمكن. وسنستعرض أدناه تجارب الإصلاح فيما يسمّى بالنمور الآسيوية وفي الصين وروسيا:

1.7. تجربة النمور الآسيوية:

تعتبر تجربة الدول الآسيوية نموذجاً من نظام السوق المعدل، المبني على شراكة القطاع الخاص والتدخل الحكومي. وقد بنيت هذه التجربة على أساس الاعتماد الكبير على نظام السوق والتدرّج في تخفيض الحماية الجمركية ودعم التصدير والاستثمار الكبير في التعليم الأساسي كما في رفع القدرات التكنولوجيّة المحليّة. وقد استفادت هذه التجربة في نجاحها من احتواء التضخم (في البداية) وحفاظها على إطار اقتصادي كلّي سليم، كما استفادت من وجود اليابان إلى جوارها لتستفيد من تقنياتها واستثماراتها.

لكن هذه التجربة قصرت في تأخرها بوضع تشريعات لمنع الاحتكار وتعميق المنافسة، وعدم إعطائها الاهتمام بالنواحي الاجتماعية وبمكافحة الفساد. كذلك فقد ارتكبت التجربة خطأ كبيراً في أوائل التسعينات بتحريرها القيود على تدفق رأس المال المحفظي (وليس المباشر)، مما أدى إلى أزمة مالية محليّة أولاً ثمّ عالمية، كلّفت هذه البلدان انخفاضاً في النمو وبطالة وفقراً. لكن هذه البلدان بدأت تستعيد عافيتها لتعود الآن مستفيدة من تجربة الأزمة، ومن القصورات الأخرى، معتمدة على القاعدة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية العريضة التي بنتها خلال العقود الثلاثة الماضية.

2.7. التجربة الروسية:

اعتمدت التجربة السوفيتية– الروسية أسلوب الصدمة (مثلما اعتمدته دول أوروبا الشرقية والوسطى)، وتعتبر التجربة الروسية أسوأ تجربة للتحرير الاقتصادي في العالم، لأنّها هدفت بدعم من الولايات المتحدة إلى هدم الدعائم الاقتصادية والسياسية للنظام الاشتراكي القديم وبسرعة كبيرة، قبل أن تضع تصوراً للنظام الجديد وتضع أسساً وتشريعات له. فأسرعت في تحرير الأسعار بالكامل وبالخصخصة قبل أن تضع تشريعات لتنظيم عمل القطاع الخاص ونظام السوق. لذلك كانت الفوضى وظهور المافيات ونهب القطاع العام. وقد قامت هذه التجربة بتحرير الأسعار منذ البداية، والإسراع في الخصخصة بدون دراسة ودراية.

3.7. التجربة الصينية:

تتصّف التجربة الصينية بالتحرير الاقتصادي المتدرج الهادف الذي لم يخل بالتركيبة السياسية القائمة، علماً بأن التجربة الصينيّة أجرت بعض التعديلات في علاقة الدولة بالحزب الحاكم، باتجاه منح الدولة المزيد من الحرية في القرار الاقتصادي اليومي. ويعود نجاح التجربة الصينية إلى:

- وجود برنامج مسبق للإصلاح والتزام واضح به.
- لأنها اختارت أسلوبها الخاص المتدرج في تحرير التجارة، وبدأت بأنظمة تعميق المنافسة الداخلية وتأنت في الخصخصة.
- استفادتها من مواردها الهائلة المتنوعة ومن وفورات السوق الكبيرة، ومن أموال وخبرات واستثمارات رجال الأعمال الصينيين المتواجدين في كافة أنحاء العالم.
- رخص اليد العاملة الصينيّة الّتي أتاحت الفرصة للتصدير خاصّة إلى الأسواق الأمريكية الكبيرة وأسواق البلدان النامية.

4.7. التجربة الألمانية:

جاءت التجربة التاريخية للسيد (لودفيج إيرهارد) وزير اقتصاد ألمانيا، ومستشارها لما بعد الحرب العالمية الثانية لسنوات طويلة، بمثابة نموذج لتطبيق نظام من شأنه تحقيق توازن بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية

تحت عنوان "دولة الرفاهية" أو ماعُرف باسم "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وذلك عن طريق إلغاء المظاهر اللاإنسانية التي تعتبر سمة من سمات اقتصاد السوق الحر بما تمثله من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، واستبداله باقتصاد يعمل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال منظومة تشريعية وقانونية، وكذلك برامج هيكلية إدارية وتنظيمية وإجراءات تنفيذية من شأنها المزاوجة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية.

وقد تعددت بعد ذلك أشكال تطبيق هذا النموذج في دول شتى في الدول الإسكندنافية وخصوصاً في السويد، والنموذج الياباني ونموذج الصين الذي جاء تحت اسم اقتصاد السوق الاشتراكي، هذه النماذج أو الأشكال الأربعة لم تتناقض مع بعضها بشكل جوهري بل اتفقت على صياغة نظامها وفق الأسس التالية:

1. تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار من قبل أية جهة كانت باعتبار أن الاحتكار يؤدي دائماً إلى الركود وتعطيل الطاقات والإمكانات الكامنة.

2. تحقيق تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية والحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

3. تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4. إن العمال وأصحاب العمل هم شركاء اجتماعيون ومن مسؤوليتهم زيادة المردودية وهذا ما عبر عنه المستشار الألماني السابق (شرويدر) بالميثاق الاجتماعي.

والنتيجة أن هذه التجربة تعلمنا ما يلي:

1. هناك دائماً دور أساسي للدولة لما له من أهمية في إعادة التوازن الاقتصادي.

2. لا يمكن الركون إلى آليات السوق الحرة لما له من تداعيات اجتماعية سلبية لا يمكن تحمل آثارها، وأن السوق وحدها لا تحقق تنمية.

3. لكي يكون تدخل الدولة فاعلاً يجب ممارسته بطريقة منهجية منظمة أي إعادة الاعتبار لوظيفة التخطيط والالتزام بتنفيذ الخطط.

4. إن للقطاع العام دوره المميز في عملية التنمية المتوازنة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. إن للدولة على الدوام دوراً رئيساً في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة بها. وأن الدولة دائماً هي الأقدر والأكثر تنظيماً على لعب هذا الدور مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الدور يحتاج إلى إصلاح ومقاربة مختلفة لكي يكون هذا الدور أكثر جدية وجدوى.

2. إن المسألة ليست من باب المفاضلة ما بين القطاع العام والخاص، بل هي في المقام الأول في إيجاد توليفة مشتركة بين القطاعين بما يخدم عملية التنمية المتوازنة والشاملة.

3. التنمية بالإنسان وغايتها الإنسان، وبالتالي فمسألة ارتباط التنمية بجانبها الاجتماعي قضية جوهرية "التنمية من أجل الإنسان".

4. إن الاقتصاد هو رافعة النمو، وهو المحدد لمستوى حياة المجتمع ككل الأمر الذي يستدعي إزالة كافة العوائق من أمام النمو المخطط ومنحه الأولوية.

5. العلم والتكنولوجيا قاطرة التنمية الأمر الذي يستدعي منحها الأولوية، وكذلك إيلاء البحث العلمي الاهتمام الكافي وتحويله من طابعه الشكلي إلى قوة حقيقة دافعة لعملية التنمية.

6. إن التوجه نحو اقتصاد السوق هو خيار ممكن شريطة أن تتوفر المقومات اللازمة له كتطوير الإدارة وتحديث القوانين والأنظمة وتأمين مناخ الوضوح والشفافية ومكافحة الفساد.

7. إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والمشتركة، وتتطلب أيضاً مشاركة مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

8. تجارب الآخرين ذات أهمية في صياغة التجربة السورية شريطة ألا ننسخ أية تجربة بعينها لأن للاقتصاد السوري خصوصية معينة، ودرجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تميزه عن غيره من الاقتصادات الأخرى. وكذلك عدم الأخذ بوصفات المؤسسات المالية الدولية التي لا تخدم التنمية الوطنية بأية حال.

المراجع:

1. العشيم، أحمد. *اقتصاد السوق الاجتماعي الطريق الثالث*، الجزيرة للطباعة والنشر، 2008/7/9.
2. حمودة، أحمد عبد الرحمن. *الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية*، جريدة السفير، 2008.
3. البلاوي، حازم. *الاقتصاد العربي في عصر العولمة*، بيروت، 2003، 121.
4. القاضي، حسين. *الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، 135.
5. سلمان، حيان. *اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، 2005.
6. سعيفان، سمير. *الاقتصاد السوري أكثر من نظرة وأقل من ورقة عمل*، دراسة أعدت في إطار لجنة حكومية بتاريخ 2001.
7. الحمش، منير. *القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، 2005.
8. سكر، نبيل. *مستقبل الاقتصاد السوري التهديدات والفرص*، مجلة السفير، 2004.
9. مرزوق، نبيل. *دور وآليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي*، ندوة الثلاثاء التاسعة عشرة، 2005.
10. قنوع، نزار. *الخصخصة إيجابياتها وسلبياتها*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، 2006.
11. ندوة اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة، دمشق، 2005.